

أثر عدالة أسس تقدير الضرائب على تحصيل الضرائب (دراسة ميدانية على محلية شندی ومكتب ضرائب شندی 2016م)

محمد احمد عبد الله مختار¹، ابوبكر عثمان محمد عثمان²

2.1 قسم ❖ ❖، كلية الاقتصاد، جامعة شندی

مستخلص

هدفت تناولت الدراسة أثر عدالة أسس تقدير الضرائب على تحصيل الضرائب، نشأت المشكلة عندما أصبحت الموارد المتحصلة لاتقى بالقدر المطلوب لمقابلة النفقات العامة التي تعمل الدولة على إشباعها لتؤدي في نهاية الأمر لتحقيق الرفاهية الإجتماعية لمواطني الدولة. هدفت الدراسة الى إلقاء الضوء على كيفية وضع أسس عادلة ومقبولة لدى المكلف (الممول) ومدى أثر هذه الأسس على تحصيل الضرائب، حيث أن هنالك ثقة مفقودة بين ديوان الضرائب والمكلف تنعكس بصورة سالبه على تحصيل الضرائب، وبالتالي لا تتمكن الدولة من الإيفاء بالتزاماتها نسبة لعدم توفر المال الذي يستخدم لإشباع الرغبات العامة. خلصت الدراسة للعديد من النتائج منها: أن الوعي بأهمية الضرائب وتوافر الثقة بين الديوان والمكلف من شأنه أن يرفع من حصيلة الضرائب (أي الشعور بالعدالة)، أن إستخدام التقانة في عملية التحصيل والتوسع الافقى ليطال كل الفئات المقتدرة يرفع من حصيلة الضرائب. وأهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: يجب أن تشمل الضريبة نشاطات تجارية مقدره خارج منظومة الضرائب، تأهيل الكادر البشري وتوفير معينات العمل له حيث أنه أغلى رأسمال.

Abstract

This study tackles impact of equitable principles of estimating taxes on public finance collection –i.e the reflection of equitable principles on public finance collection. The problem stems since the collected resources did not meet the requirements of general expenditure that the state aimed to satisfy of finally achieve special property for citizens of the state. The objectives of the study is to shed light on how to setup equitable and acceptable principles to the finance and know the extent of the impact of these principles on collecting public money, there is lack of confidence between taxation chamber and financier, and which is negatively reflected on the collection of public finance, and hence the state will not be able to fulfill its obligations due to lack of public money which is used to satisfy public needs. The study revealed many results such as: The awareness with the importance of taxes and the providence of confidence between the financing chamber with increase tax collection(i.e feeling

justice), Using technology in collection process and horizontal expansion to. The most important recommendations by the study are: Tax should include considerable trade activities out of the arena of taxes, To qualify the human cadre and provide work requirements for them since they are precious capital.

بأن الضرائب مورد رئيس من المالية العامة التى توضع فى الموازنة العامة للدولة. ومن هنا ينتج القصور فى الأداء المالى بالميزانية المصدقة.

أهداف الدراسة:

1. الهدف الأساسى من هذه الدراسة هو رفع القناعة لدى السادة الممولين بأهمية المساهمة الوطنية فى هذا المجال والتي تقتضى سداد الضرائب المقدرة على المواطن.

2. دراسة السبل التي من شأنها أن تؤدي إلى إقناع الممولين بضرورة الالتزام بسداد الضرائب.

3. التثقيف بأهمية الضرائب وكيفية استخدامها.

4. كيفية تحقيق موارد مالية للدولة مما يزيد من قدرة الدولة على تقديم المزيد من الخدمات وتحقيق الأهداف العامة والتي تتمثل فى الرفاهية والاستقرار والتطور.

فرضية الدراسة:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الوعي والتثقيف الضريبي وتوافر الثقة بين المكلف الضريبي وديوان الضرائب وبين العائد من تحصيل الضرائب.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة فى أهميه علميه وعمليه ويمكن إيجاز العلمية فى:

- العمل على تطوير سبل تحصيل المال العام.
- الاستفادة من استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة فى مجال تقدير وتحصيل الضرائب.
- تقديم بحوث ذات دلالة ومغزى يمكن الاستفادة منها فى مجال البحث العلمي.

الأهمية العلمية:

- معرفة انجح الطرق التي تساعد على تطبيق اللوائح والقوانين المالية والخاصة بالضرائب.
- العمل على زيادة فعالية تحصيل الضرائب وكيفية تقويم الأداء واتخاذ القرارات السليمة.
- تقديم معلومات ذات دقة عالية ويمكن الاعتماد عليها من قبل كافة مستخدمي القوائم.

مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة فى عدم قناعة ممول الضريبة بالضريبة المفروضة عليه فضلاً عن عدم توفر الثقة بينه وديوان الضرائب مما يجعله يفكر فى التهريب بشتى الطرق وأن التهريب يقلل من حصيلة إيرادات الدولة و يجعلها غير قادرة على القيام بأعبائها على الوجه الأكمل علماً

منهج الدراسة:

تقدير الضرائب وهو هدف مرجو تحقيقه واختلفت عنها في إنها استخدمت المعلومات المحاسبية لتحقيق المكافحة، في حين أن هذه الدراسة استهدفت أثر عدالة أسس تقدير الضرائب على تحصيل الضرائب.

إعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والإستنباطى والوصفي التحليلى ومنهج دراسة الحالة.

حدود الدراسة:

حدود مكانيه: محلية شندى ومكتب ضرائب شندى.

حدود زمانيه: 2016 م

مصادر جمع البيانات:

إستخدام الباحث مصادر البيانات الآتية:

1/ مصادر ثانوية: تتمثل في الكتب والدوريات والمجلات العلمية والرسائل.

2/ مصادر أولية: تتمثل في الإستبيان.

الدراسات السابقة:

دراسة إنجليزي (2012):

تناولت الدراسة بالبحث الطرق والسياسات المحاسبية والضريبية التي على ضوءها يتم إعداد قائمة الدخل وعلى طرق القياس المحاسبى للدخل وطرق القياس الضريبي له، بالإضافة إلى التعرف على مدى توافق القواعد وطرق القياس المحاسبى لتحديد وقياس الدخل من قائمة الدخل وفقاً لأحكام قانون الضرائب 1986م مقارنة مع المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها.

تناولت الدراسة استخدام المعلومات المحاسبية في مكافحة التهرب الضريبي بالسودان، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في الفاقد الضريبي من إيرادات الضرائب، نتيجة لتهرب بعض المكلفين من أداء ضرائب الدخل مما يؤثر سلباً على تقليل الإيرادات العامة، هدفت الدراسة الى تحليل أسباب وآثار التهرب الضريبي وجدوى إستخدام المعلومات المحاسبية في مكافحة التهرب، وقد توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها ان إمساك الدفاتر المنتظمة بواسطة المكلفين يساهم في الحد من التهرب الضريبي. تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحث في إنها تعمل على معالجة التهرب الضريبي بشتى أنواعه وهذا يساعد في وضع أسس عادلة نحو

وقد تمثلت مشكلة البحث في تأثير الدخل المحاسبى والضريبي باختلاف طرق القياس والتقويم المحاسبى. إضافة إلى تعدد طرق القياس والتقويم لبدائل القياس المحاسبى والسياسات المحاسبية والضريبية البديلة لكل طريقه.

تتشابه هذه الدراسة مع دراسة الباحثان في أنها بحثت بدائل القياس على الربح الضريبي لتحديد الدخل الخاضع للضريبة، واختلفت مع دراسة الباحثان في إن هنالك أثر مباشر لعدالة أسس تقدير الضرائب بصفة عامة على تحصيل الضرائب. حيث ان الاولى تحدثت عن بدائل القياس المحاسبى على الربح الضريبي وليس عدالته.

خطة الدراسة:

الزامى نتيجة تطور الأنظمة السياسية وتزايد إرتباط الفرد بالمجتمع والدولة، فالفرد أخذ يطالب بحقوق كثيرة وثبت عليه بالمقابل واجبات غير قليلة أهمها تكليفه بالمساعدة أو المساهمة في الأعباء العامة (رفاعى، 1983م، ص 7، 8).

ومن هنا إختلف العلماء فى توضيح الطبيعة الحقيقية للضريبة فمنهم من وصفها بأنها علاقة تبادلية تعاقدية بين الفرد والدولة (فؤاد، 1990م، ص 10).

ومنهم من وصفها بأنها مبلغ من المال تفرضه الدولة على المكلفين بإعتبارهم أعضاء متضامنين فى منظمة سياسية مشتركة تهدف للخدمات العامة أو انها مبلغ من المال يدفعه المكلف جبراً بأمر الدولة مشاركة منه فى دعم التكاليف والنفقات والمستلزمات العامة بصورة قاطعة وبدون إنتظار أى منفعة خاصة مقابل هذه المشاركة ولكى تتمكن الدولة من تحقيق الأهداف العامة المتمثلة فى المرافق الإقتصادية والإجتماعية (نوح، 1988م، ص 23).

(ب) أهداف الضرائب:

للضريبة أغراض وأهداف متعددة، فمن الناحية التاريخية كان للضريبة هدف وحيد هو الهدف المالى وبالتالي إستخدمت السلطات العامة الضريبة للحصول على الإيرادات المالية لتغطية النفقات العامة. ولذلك فهى لا تستخدم لإغراض إقتصادية وإجتماعية، غير أن هذا المبدأ إختفى شيئاً فشيئاً وحل محله لله الضريبة التدخلية لله حيث إعتبرت للضريبة

جاءت الدراسة فى ثلاث محاور، المحور الأول: ماهية الضرائب، المحور الثانى: طرق تحصيل الضرائب، المحور الثالث: إجراءات الدراسة وتحليل البيانات وإختيار الفرضية.

المحور الأول: ماهية الضرائب

فى هذا المحور سوف نتناول الضرائب من حيث المفهوم والنشأة والأهداف، العدالة، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب.

(أ) مفهوم ونشأة الضريبة:

مر مفهوم الضريبة بتطورات عديدة على مر العصور، فحين كان الأفراد يعيشون متفرقين غير خاضعين لسلطة واحدة تحتاج إلى مال مشترك للإنفاق على نشاطاتها المختلفة، لم تكن ثمة مرافق وحاجات عامة تستدعى فرض الضرائب، ولكن عندما استقرت الجماعات البشرية وتكونت العشيرة، فالمدنية فالأمة تطلبت هذه الكيانات الجماعية الجديدة وجود سلطة عامة تحمى الأمن فى الداخل وتدفع العدوان من الخارج، وتقيم العدل بين الناس مما أستدعى توافر المال العام للصرف على هذه المرافق المشتركة، فاضطرت الدولة الى قبول التبرعات والهبات النقدية التى يقدمها الرعايا الموسرون، أما غير الموسرين فكانوا فى الغالب يتطوعون لأداء العمل عينياً _ أى دون أى مقابل.

ومع تطور مفهوم الدولة، لم يلبث هذا المفهوم الإختيارى التطوعى للضريبة أن تطور فتحول من تأديه إختيارية، نقدية أو عينية الى تكليف

إغتنت بسبب التهرب الضريبي واستغلت بشكل أو بآخر الإجراءات الموسمية للاعفاءات الضريبية لتقوية مصالحها وتوسيع نفوذها وقوة تأثيرها على مصادر القرار.

وبالرجوع الى مفهوم العدالة الضريبية نجد أن العديد من الفقهاء القانونيين حاولوا تعريفها بـ "لأنه ان العدالة الضريبية هي التي تعمل على ان تكون منصفة وذلك بتوزيعها للعبء الضريبي بحيث يتحمل كل واحد جزءه العادل لله وبالتالي توزيع الاعباء العامة لتغطية النفقات العامة. وهذا هو الجوهر الاساسي للعدالة الضريبية والذي يجب ان يوازي المحددات الاقتصادية والسياسية والقانونية ولا بد له من معايير وأسس يبنى عليها اثناء تحقيق الجبايات، والتي من خلالها يعطى الملتزم القناعة الكافية لأداء الضريبة منها (عادل، 2009، ص).

مبدأ العدالة الأفقية:

ويقتضى هذا المبدأ أن تتم معاملة الافراد ذوى الظروف الاقتصادية المتماثلة معاملة ضريبية متساوية فيقومون بتسديد ضرائب مماثلة، وهو ما يشكل أساساً لمبدأ العدالة أمام الضريبة، غير ان تحقيق العدالة بهذه الصورة يقضى بداية محاولة تحديد المقصود بالظروف الاقتصادية المماثلة تحديد دقيقاً عبر إمكانات قياسها إحصائياً وعددياً، وذلك عبر استعمال معيار كمعيار الدخل أو الثروة أو الإنفاق أو الإستهلاك ويتطلب الى جانب تحديد معيار المقارنة، تحديد الوحدات التي ستم بها

أهداف إجتماعية وإقتصادية ومالية.

فالاهداف الإجتماعية كثيرة ومتنوعة وخصوصاً بعد ظهور مفهوم العدالة الإجتماعية وبرزت الإتجاهات الحديثة لتوزيع عادل للدخل والثروة وقد استخدمت الضريبة كوسيلة هامة فى تحقيق مجموعة من الغايات الإجتماعية منها (خالد واحمد، 3003، ص 153):

1/ منع تكثف الثروات في ايدي عدد قليل من افراد المجتمع وذلك بفرض ضرائب عالية على الثروات كلما زادت.

2/ توجيه سياسة النسل في الدول، فالدولة الراغبة في تشجيع النسل تستخدم الضرائب فى الإكثار من عدد السكان وذلك بتقديم إعفاءات متصاعدة مع عدد الاولاد.

3/ معالجة بعض الظواهر الإجتماعية السيئة، مثل الدخان والكحول وذلك بفرض ضرائب مرتفعه على صنعها وبيعها.

(ج) العدالة الضريبية:

لقد خلفت السياسة الإقتصادية الجديدة خلال عقد الثمانيات من القرن الماضى مجموعة من المتغيرات الإقتصادية، والتي عززت من غياب مبدأ العدالة الضريبية حيث فضلها تنامي إقتصاد الريج، من خلال فتح الأسواق ونتجة لذلك أصبحت أعباء الضريبة تتحملها بشكل كبير الطبقة الكادحة وقد أدت هذه الفوضى والعشوائية الى تزكية الممارسات الضريبية التي تمس من مبدأ العدالة الضريبية ومن أسسها الإجتماعية والتضامنية، فقد ظهرت نتيجة لذلك مجموعة إقتصادية وسياسة

المقارنة كالاسرة أو الفرد.

مبدأ العدالة العمودية:

ونعنى به انه يجب معاملة الأفراد ذوى الظروف الإقتصادية المختلفة معاملة ضريبية مختلفة، فمن هم فى وضع أفضل يجب ان يدفعوا مزيداً من الضرائب، والعدالة الضريبية بهذا تصبح جزءاً من العدالة الإجتماعية وتصبح أداة أخرى لإعادة توزيع الدخول والثروات.

ومن خلال هذين المبدأين يتضح ان العدالة الضريبية هى تضم العدالة الأفقية فهى تضم مبدأ المساواة امام الضريبة، غير ان العدالة الضريبية تبقى أشمل من مبدأ المساواة امام الضريبة لانها تتضمن أيضاً العدالة الراسية والأفقية. ومن ثم فهى تسير الانتقال من المساواة امام القانون (القانون الضريبى) الى المساواة عن طريق القانون الضريبى.

(د) الآثار الإقتصادية والإجتماعية للضرائب: يترتب على فرض الضريبة آثار إقتصادية وإجتماعية، وقد اختلفت انظار الفقهاء الماليين فى دراسة هذه الآثار هل تؤخذ من جانب إتصال آثار الضرائب بآثار النفقات العامة، أى مجموعها وهو الذى مالت إليه طائفة من الكتاب، أم من جانب آثار الضرائب وحدها إستقلالاً عن النفقات العامة وهو الذى ذهب إليه الأكثرون.

والحق يقال أن هنالك تداخلاً بين آثار الضرائب وآثار النفقات العامة، ومن هنا يصعب فصل وتمييز آثار كل على حده بحيث يقال هذه آثار الضرائب وهذه آثار النفقات

العامة، وما يذكره الكتاب حول آثار الضرائب على وجه يميزها على آثار النفقات العامة هو ضرب من المحاولات فى هذا الصدد على وجه التقريب، مع عدم إغفال آثار النفقات العامة على الإقتصاد. لذا يرتكز حديثنا على جزءين الاول الآثار الاقتصادية للضرائب على الكميات الإقتصادية ويندرج تحفه أثر الضريبة على الإستهلاك والإنتاج والإدخار والإستثمار والثانى للآثار الإجتماعية للضريبة وأثرها على إعادة توزيع الدخل.

الجزء الأول - الآثار الإقتصادية للضرائب (محمود، 2008، ص، 21).

عادة تفرض الضرائب غير المباشرة على الدخل بمناسبة استعمله - أى إنفاقه - والقاعدة ان هنالك تناسباً بين مقدار الدخل ومقدار الإنفاق.

ولكن قد يضعف هذا التناسب، فقد يميل صاحب الدخل الى التقليل من إنفاقه وبالعكس قد يسرف فينفق بعض رأسماله والضرائب لا تتناول كل مبلغ ينفقه صاحب الدخل حيث أن مواضيع الإنفاق لا تقع تحت الحصر ولا يمكن بالتالى فرض ضريبة على كل منها. ومن مزايا الضرائب غير المباشرة انها تسمح بتوزيع بعض العبء المالى على المكلفين الذين اعفيت دخولهم من الضرائب المباشرة.

أما أثرها على الإنتاج فأنها تؤدى الى تقليل القدرة على الإنتاج ذلك بإنتقاص مثل هذه الضرائب من مكاسب العناصر لله العمل، الارباح، ريع الارض، الفوائد لله وقد يؤدى

على دخول المنتجين اى الدخل النقدية، فتؤدى الى ذلك تخفيضها وبالتالي تحدث إنخفاضا في حدة التفاوت فى توزيع الدخل.

ويظهر أثر ذلك على الدخل- كما فى الضرائب على التركات- وعلى رأس المال فيتم إعادة توزيع الدخل القومى في غير صالح ذوى الدخل المالية. (محمد، 2005، ص87).

وهناك عدة محاولات في هذا المنحى منها:

- أثر استخدام الضرائب على الزراعة:

فى قطر كالسودان تتوفر فيه كافة مدخلات الزراعة من أرض صالحة للزراعة ومياه وفيرة تنقصها المعدات الزراعية واستخدام التقانات الزراعية يمكن للدولة أن تشجع هذا النوع من الإستثمار بإعفاء كافة مستلزماته من الآت ومعدات وى مدخلات أخرى من الضرائب سواء كانت محلية أو مستوردة وهذا من شأنه ان يشجع الإنتاج الزراعى وبالتالي الصناعات التحويلية المترتبة الى زيادة الناتج المحلى الإجمالى للدولة (على، 1973، ص303).

- أثر استخدام الضرائب فى معالجة الظواهر السيئة:

هنالك العديد من الظواهر المنتشرة فى المجتمع وتسئ الى الصحة العامة وصحة الأفراد. ومن هذه الظواهر الدخان والكحول يمكن للسلطات العامة من محاربة هذه الآفات المضرة عن طريق الضرائب وذلك بغرض ضرائب مرتفعة على صنعها وبيعها وينطبق على إجازات أتباعه وارباحه المختلفة (خالد واحمد، 2003، ص154).

ذلك، خاصة فى حالة حدوث عبء زائد الى نقص الدخل القومى ويؤدى فى المدى البعيد الى تقليل الايرادات العامة للدولة.

أما فيما يتعلق بأثرها على الإيدار والإستثمار.. فأن فرضها يؤدى الى تقليل القدرة على الإيدار، لذلك لا بد من التوازن بين مبدأ العدالة وتشجيع الإيدار، كما يؤدى الى تقليل الاموال الإحتياطية أو الإستثمار الذاتى فى حالة فرضها على الارباح غير الموزعة لشركات المساهمة العامة. ويحد ذلك من قدره على تنمية الموارد اللازمة لتوسعة النشاط أو ادخال أنشطة جديدة.

ان توجيه حركة رأس المال نحو الأنشطة الإقتصادية ذات الأولوية لعمليات التنمية الإقتصادية بحيث تخفض الضرائب على رؤوس الاموال المتجهة نحو العمليات فى المجالات المرغوبة فى حين ترفع الضرائب على المجالات التى لا تتناسب مع أولويات التنمية الإقتصادية، ومعنى ذلك ان السياسة الضريبية تستخدم للتأثير على انماط الإستثمار (احمد، 2003، ص97)

الجزء الثانى الآثار الإجتماعية للضريبة:

من الآثار الإجتماعية لهذه الضريبة إعادة توزيع الدخل، فهى تؤثر سلباً وإيجاباً على إعادة توزيع الدخل. والمقصود بهذا التعديل فى توزيع الدخل تحقيق قدر من العدالة بين شرائح المجتمع المختلفة خاصة ضعيفة الدخل، وبالتالي سد الفوارق الإجتماعية بين طبقات المجتمع، والضرائب فى مجملها تؤثر فى الإئتمان والقوة الشرائية فالضرائب المباشرة تعمل على التأثير

المحور الثاني: طرق تحصيل الضرائب

لقياس الدخل الخاضع للضريبة تقوم مكاتب الضرائب بإصدار التقديرات وفحص وتحليل كافة المعلومات المتوفرة عن نشاط الممول المعني للوصول لحجم النشاط وحجم أرباحه خلال ذلك العام ومن ثم الوصول لصافى الأرباح الخاصة للضريبة بعد خصم كافة المصروفات المتعلقة بأداء النشاط ويعتمد التقدير على كافة مصادر المعلومات والبيانات ومنها:

- الإقرار الضريبي وحسابات المراجعة للممول:
- المعلومات التي تتوفر من كافة المصادر وتشمل، الجمارك، المعلومات عن المعاملات مع كافة المؤسسات الاقتصادية والوحدات الحكومية، الحصر الميداني، المعلومات المتوفرة المتبادلة بين إدارات الضرائب المختلفة.

وتشمل المعلومات المتعلقة بمصروفات النشاط مثل الإيجارات والإصلاحات والصيانة والمياه والكهرباء والمخصصات والإحتياطيات والخسائر والديون المدومة والمشكوك في تحصيلها.

هذا في حالة توفر المعلومات وملء الاقرار. أما الطريقة الاخرى فهي طريقة التقدير الاجازي. ويتم استخدام هذه الطريقة اذا قدم الممول إقرارا غير صحيح او اذا لم يقدم الممول اقرارا سواء طلب منه تقديمه أو لم يطلب منه ذلك. وفي هذه الحالة يتم التقدير اجازيا - أي افتراضيا - وفقا لما يستقر عليه رأي مكتب الضرائب علي أنه يتعين علي مكاتب الضرائب أن تلجأ الي المظاهر الخارجيه للممول ومعاينة

محلات عمله والاطلاع علي أي حسابات لديه والتعرف علي قيمة معاملاته أو إيجاراته أو عدد عماله ومظهر سكنه وأسلوب حياته علي أن يجابه الممول بكل مظهر يبدو عليه وأن تجمع الأدله والمعلومات القائمه علي تحريات للكشف عن حقيقتة وصولا إلي تقدير دخله دون تحكم أو مغالاه. وفي حالة عدم اقتناع الممول بالتقدير يجوز له الاعتراض علي الضريبه المقدره بأن يقدم استئنفا يوضح فيه أسباب طعنه في الضريبه بتقديمه البيانات والاقرار الضريبي في حالة عدم تقديمه مع سداد جزء من الضريبه. علي أن يقدم الاستئناف في فتره أقصاها شهر من صدور التقدير.

ويقدم الطعن في ثلاث مراحل هي (قانون ضريبة الدخل السوداني، 1986، ص57-59):

أ/ مرحلة الطعن الاداريه ويتم النظر فيها داخل ادارات مكاتب ديوان الضرائب في مستويين حسب مايقرره أمين الديوان ب/ مرحلة الطعن أمام لجنة الضريبه.

وهي تالية للمرحله الأولي يقدم فيها الإستئناف أمام لجنة ضريبة الدخل التي يشكلها وزير المالية ويجوز للجنة التقدير أن تؤيد التقدير أو تخفضه أو تزيده أو تلغيه أو تأمر بما تراه مناسبا.

ج/ مرحلة الطعن لدى المحكمة المختصة. وتأتى فى المرحلة الثالثة أي يجوز للمستأنف أن يتقدم للمحكمة المختصة ويقتصر رفع الدعوى على حالتين:

- إذا كان الشخص لم يزاول عملاً خاضعاً للضريبة أصلاً.
- إذا كان التقدير مخالفاً لأحكام القانون واللوائح الصادرة بموجبه وذلك في حالة تقديم حسابات مراجعة مصدق عليها بواسطة مراجع معتمد ومن ثم تصحیح الضريبة نهائية بعد بلوغها هذه المرحلة.
- الأسس المحاسبية لتحصيل الضرائب:**
- يقوم ديوان الضرائب بتحصيل الضرائب المفروضة بموجب القوانين الإتحادية - قانون ضريبة الدخل الشخصي 1986م ويطبق هذا القانون على الضرائب المفروضة في كل تقدير وتكون واجبة السداد من تاريخ بلوغها أعلى مراحل الطعن وتكون واجبة السداد من تاريخ الذي تقرره اللائحة الصادرة بموجب احكام القانون، علماً بان للضريبة أسبقية على كافة الديون الأخرى في كل الحالات باستثناء مرتبات الموظفين والعمال واستحقاقاتهم العادية وفي سبيل تسهيل مهمة التحصيل يجوز لوكيل ديوان الضرائب:
- ان يطلب من أي شخص خاضع للضريبة سداد مبلغ تحت الحساب في ذات سنة الاساس التي تحقق فيها الدخل.
- ومن وسائل وطرق التحصيل سداد الممولين مبالغ تحت حساب الضريبة دفعة واحدة.. الا انه في الواقع العملي وفي اغلب الحالات يتم تحصيل الضريبة على اقساط شهرية لله شيكات لله وذلك تسهيلاً على الممولين كما ان هذا الاسلوب يعتمد دورية الإيرادات بانتظام
- خلال العام.
- في حالة عدم تجاوب المولين في سداد التزاماتهم الضريبة تلجأ إدارة الضرائب لسلطة التحصيل الواردة بقانون ضريبة الدخل لسنة 1986م بالوسائل التالية: (الموسوعه الضريبية، 2000، ص7).
- 1/ تحصيل الضريبة عن طريق اعلان وكالة شخص آخر.
- 2/ تحصيل الضريبة عن دفع أمام المحاكم المختصة.
- 3/ تحصيل الضريبة عن طريق الحجز الإداري على البضائع والامتعة.
- هذا ومن الرسائل المساعدة في التحصيل (مرشد العاملين بديوان الضرائب، 2003م، ص51)
- 1/ شهادة خلو طرف، هي من الوسائل الهامة والمساعدة في التحصيل حيث يقوم الممول سداد التزاماته الضريبة أو جزء منها حتى تم إصدار الشهادة له.
- 2/ شهادة الدخل وهذه الشهادة لا يمكن إستخدامها الا بعد سداد كامل الضريبة وعدم قبول أي استئناف أو طعن فيها أو تعديل امام لجان الاستئناف.
- 3/ سرعة إصدار التقدير وهي هامة وخاصة إذا كان التقدير مؤسساً على معلومات حقيقية ومؤكدة، الامر الذي يقلل من النزاعات والإعتراضات مما ينعكس إيجاباً على التحصيل ويجعله سهلاً.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية**نبذة عن محلية ومكتب ضرائب شندى**

تعد محلية شندى من المحليات الرائدة فى السودان، ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، ولقد ساعد على تميزها الموقع الوسطى للسودان ككل، كما انها تمثل رقما اقتصاديا مهما حيث تقوم بانتاج كثيرا من المحاصيل الزراعية والبستانية والثروة الحيوانية، وبعض الصناعات المهمة كصناعة النسيج والصابون، حيث ان انتاجها ليس للاستهلاك المحلى فحسب، وانما يتعدى حتى يصل الى حد التصدير.

اما مكتب ضرائب شندى فقد افتتح فى يوليو 1981 م كمكتب شامل بعد ان افصل عن عطبره ويقوم المكتب بتحصيل الضرائب المصدق عليها بواسطة قوانين ولأئيه واتحاديه وتشمل ضريبة ارباح الاعمال (الدخل الشخصى) دخل ايجار العقارات، الدمغه الولائية والاتحادية، ضريبة القيمة المضافة، الجمارك (صادرات وواردات) وقد بلغ ربط عام 2008م 3953500 جنيها.

(نصرالدين، 2016م، مقابله)

إجراءات الدراسة وتحليل البيانات واختبار صحة الفرضية.

أداة الدراسة:

قام الباحثان بتصميم إستبانة خاصة لهذه الدراسة بالإستناد إلي الإطار النظرى ونتائج الدراسات السابقة، كأداة لجمع المعلومات، وتم توزيعها واعيد استلامها باليد. علماً بأنه تم تحكيمها باخذ اراء عدد من المحكمين(احمد، واخرين، 2016).

وتم توجيه الإستبانة الى عينة تتكون (150) فرد واسترد منها (140) من الافراد العاملين فى المجال.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضيتها، تم استخدام الطرق الإحصائية التالية:

- العرض البيانى والتوزيع التكرارى للإجابات.
- الوسط الحسابى.
- الإنحراف المعيارى.
- مربع كاي لإختبار فرضية الدراسة.

ولتطبيق الطرق والأساليب الإحصائية المذكورة

تأسست محلية شندى بوضعها الجغرافى الحالى فى عام 2003م، واعيد تاسيسها وفق قرار مجلس ولاية نهر النيل التشريعى رقم (134) والصادر فى الثالث سبتمبر 2007 م فى مساحة مقدرها 14569 كلم². ويحدها من الشمال محلية الدامر بالضفة اليمنى لنهر النيل وتتجه جنوبا حتى حدود ولاية الخرطوم، حتى جبل البانوت، ويبلغ تعداد سكانها 264868 نسمة حسب تقديرات عام 2012 م، ويتركز النشاط الاقتصادى فى ثلاثه انماط هى الزراعة والتجارة والنسيج، وتقدم المحليه الخدمات لمواطنيها (وفق موازنة، 2007م) بمبلغ 26574020 جنيه فى كافة المجالات (حمد، 2010م، ص228) ضمن هذه الموازنة مبلغ مقدر مطلوب من المحلية تحصيله كضرائب محليه ومن ثم العمل على انفاقه فى مجال الخمتام المتعددة.

أعلاه على البيانات التي تم الحصول عليها من (SPSS). و الذي يعد من أكثر الحزم إجابات العينة تم استخدام التحليل الإحصائي الإحصائية دقه فى النتائج. Statistical package for social science

تحليل البيانات واختبار الفرضية

جدول رقم (1): حجم عينة الدراسة

النسبة	العدد	الإستبيان
93.3%	140	المسترد
6.7%	10	غير المسترد
100%	150	الموزع

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدئية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (1) ان عدد افراد عينة الدراسة المستردة بلغ (140) فرداً وبنسبة (93.%) وتعتبر هذه الاعداد والنسبة كبيرة من الناحية الإحصائية يؤدي الى القبول بنتائج الدراسة وتعميمها على المجتمع الأصلي.

جدول رقم (2): التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

المجموع	61 فاكثر	60-51	50-41	40-30	أقل من 30	الفئة (سنة)
140	7	31	49	37	16	التكرار
% 100	% 5	% 22.2	% 35	% 26.4	% 11.4	النسبة

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدئية، 2016م

يتضح من الجدول اعلاه أن هنالك 16 فرداً ونسبة 11.4 ج و 37 وبنسبة 26.4 % و 49 فردا ونسبة 35 % تتراوح أعمارهم ما بين (30-50) أي نسبة 72.8%. أن معظم المجموعتين من الشباب الناشطين اقتصاديا. كما أن 31 فرداً بنسبة 22.2 % و 7 أفراد وبنسبة 5 % تقع أعمارهم أكثر من 51 عاما وهذا يؤكد الخبرات لقيادة المجموعة الشابه الناشطة اقتصاديا

جدول رقم (3): التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينه الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل	دبلوم وسيط	بكالوريوس	دبلوم عالى	ماجستير	دكتوراة	اخرى	المجموع
التكرار	14	55	8	17	12	34	140
النسبة	10%	39.3%	5.7%	12.1%	8.6%	24.3%	100%

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدئية، 2016م

يتضح من الجدول رقم (3) أن هنالك 14 فرداً وبنسبة 10% مؤهلهم العلمي دبلوم وسيط، و55 فرداً بنسبة 39.3% مؤهلي العلمي بكالوريوس و8 أفراد بنسبة 5.7% مؤهلهم العلمي دبلوم عالى، وان 17 فرداً وبنسبة 12.1% مؤهلهم العلمي ماجستير، وان 12 فرداً وبنسبة 8.6% مؤهلهم العلمي دكتوراه، وان 34 فرداً وبنسبة 24.3% مؤهلاتهم العلمية اخرى فعليه ان 65.7% من المبحوثين يحملون مؤهلاً علمياً من بكالوريوس فما فوق مما يعنى انهم على مقدرة لاستيعاب أسئلة هذه الإستبانة.

جدول رقم (4): التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينه الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص	محاسبة	اقتصاد	إدارة اعمال	دراسات مصرفية	نظم معلومات محاسبية	اخرى	المجموع
التكرار	38	15	16	4	1	66	140
النسبة	27.1%	10.8%	11.4%	2.9%	0.7%	47.1%	100%

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدئية، 2016م

يتضح من الجدول (4) أن 38 فرداً وبنسبة 27.1% تخصصهم العلمي محاسبة؛ وان 150 فرداً وبنسبة 10.8% تخصصهم العلمي اقتصاد وان 16 فرداً وبنسبة 11.4% تخصصهم العلمي إدارة اعمال، وان 4 أفراد 2.9% تخصصهم دراسات مصرفية وان فرداً واحد وبنسبة 0.7% تخصصه نظم معلومات محاسبية وان 66 فرد وبنسبة 47.1% تخصصهم اخرى، أى ان 52.8% من المبحوثين فى إطار تخصص المحاسبة وعلوم الاقتصاد والعلوم الإدارية مما يؤكد إستيعابهم لأسئلة الإستبانة.

جدول رقم (5) : التوزيع التكراري لاجابات أفراد عينه الدراسة وفق متغير المسمى الوظيفي

رقم	المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة
1	مدير إدارة	16	11.4 %
2	مدير مالى	8	5.7 %
3	مراجع خارجي	2	1.4 %
4	محاسب	20	14.3 %
5	مراجع داخلي	12	8.6 %
6	متحصل	5	3.6 %
7	مراجع قانوني	4	2.9 %
8	ممول ضرائب	44	31.5 %
9	أستاذ جامعي	10	7.1 %
10	مفتش ضرائب	9	6.4 %
11	اخرى	10	7.1 %
	المجموع	140	100 %

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة المبدئية، 2016م

جامعي، 6.4 % مساهم مفتش ضرائب، وان 7.1 % مسمياتهم مختلفة اى ان غالبية افراد العينة لديهم مسميات وظيفية مختلفة وهذا مؤشر الى تقسيم العمل وعدم تداخل الإختصاصات.

يتضح من الجدول (5) ان نسبة 11.4 % مساهم الوظيفي مدير إدارة وان 5.7 % مساهم الوظيفي مدير مالى وان 1.4 % مساهم الوظيفي مراجع خارجي وان 14.3 % مساهم الوظيفي محاسب وان 8.6 % مساهم الوظيفي مراجع داخلي 3.6 % استاذ

جدول رقم (6): التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	أقل من 5	10-5	15-11	20-16	أكثر من 20	المجموع
التكرار	18	17	32	29	44	140
النسبة	12.9 %	21.1 %	22.9 %	20.7 %	31.4 %	100 %

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

يتضح من الجدول (6) ان نسبة 12.9 % من 11 عاماً فما فوق وهذا دليل على الفهم والخبرتهم اقل من 5 سنوات وان نسبة 12.1 % خبرتهم العملية تتراوح ما بين 5-10 سنوات وان نسبة 22.9 % خبرتهم ما بين 11-15 وان نسبة 20.7 % خبرتهم ما بين 16-20 وان نسبة 31.4 % خبرتهم العملية اكثر من 20 عاماً فعليه ان 75 % من الباحثين خبراتهم العملية أكثر

من 11 عاماً فما فوق وهذا دليل على الفهم والقدرة على إجابة اسئلة بصورة ممتازة. فرضية الدراسة: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الوعى والتثقيف الضريبي وتوافر الثقة بين المكلف وديوان الضرائب وبين العائد من تحصيل الضرائب.

جدول رقم (7): التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة جميع عبارات الفرضية

بيان	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
التكرار	618	400	58	32	12	1120
النسبة	55.1 %	35.7 %	5.2 %	1.1 %	2.9 %	100 %

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة الميدانية، 2016م

تلاحظ من الجدول (7): أن عدد الافراد الموافقين بشدة عن جميع عبارات الفرضية بلغ (618) فرداً وبنسبة 55.1 % وعدد الموافقين بدون تشدد بلغ (400) فرداً وبنسبة 35.7 % والمحايدون (58) فرداً وبنسبة 5.2 % وبلغ عدد غير الموافقين بدون تشدد (32) فرداً وبنسبة 2.9 %، وعدد غير الموافقين بشده (12) فرداً وبنسبة 1.1 %، مما تقدم بتضح للباحث ان معظم الباحثين يوافقون على عبارات الفرضية بتكرار 1018 اى بنسبة 90.8 % مقارنة بغير الموافقين الذين بلغت تكرارهم 44 ونسبة 4 % بينما بلغت

تكرارات المحايدین (58) وبنسبة 5.2 %، الوعى والتثقیف الضریبی وتوافر الثقة بین المكلف الضریبی ودیوان الضرائب و بین العائد من تحویل الضرائب.

هنالك علاقته ذات دلالة احصائية بين كل من

جدول رقم (8): نتائج الوسط الحسابى والانحراف المعياري عن عبارات الفرضية

درجة الموافقة	بيان		العبارات
	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	650و	1.37	الأولى
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	526و	1.36	الثانية
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	804و	1.65	الثالثة
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	821و	1.69	الرابعة
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	899و	1.75	الخامسة
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	754و	1.62	السادسة
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	858و	1.64	السابعة
إجابات المبحوثين يمثل نحو الموافقة بشده	962و	1.63	الثامنة

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة المبدئية، 2016م

الوعى والتثقیف الضریبی وتوافر الثقة بین المكلف الضریبی ودیوان الضرائب و بین العائد من تحویل الضرائب.

نلاحظ من الجدول (8):

ان جميع الإجابات عن جميع العبارات تميل نحو الموافقة بشده وهذا يعنى ان تساؤلات الفرضية قد تحققت بصورة إيجابية

فرضية الدراسة:

هنالك علاقته ذات دلالة احصائية بين كل من

جدول رقم (9): نتائج إختيار مربع كاي للفرضية

العبارات	قيمة مربع كاي	القيمة الإجمالية	درجة الموافقة
الأولى	246.500	...	توجد فروق معنوية ذات دلالة
الثانية	84.957	...	إحصائية بين إجابات المبحوثين عن كل العبارات
الثالثة	150.214	...	
الرابعة	133.071	...	
الخامسة	125.857	...	
السادسة	157.786	...	
السابعة	152.643	...	
الثامنة	169.286	...	

المصدر: اعداد الباحثان من نتائج الدراسة المبدئية، 2016م

يتضح من الجدول (9) ان القيمة الإحتمالية لإختبار مربع كاي 2 لدلالة الفروق بين إجابات عينة الدراسة عن جميع عبارات الفرضية الاولى أصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعنى ان الفروق بين اعداد الافراد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين ذات دلالة إحصائية عالية لصالح الموافقين على ما جاء بجميع عبارات الفرضية. فعليه تأسيساً على ما تقدم من تحليل يستنتج الباحثان ان الفرضية الى تنص على ان (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الوعى الضريبي وتوافر الثقة بين المكلف وبين العائد من تحصيل الضرائب) قد تحققت.

النتائج والتوصيات
أولاً: النتائج:
 أ/ أن وضع أسس سليمة وعادله لتقدير الضرائب من شأنه ان يرفع من حصيلتها.
 ب/ وعى وثقافة الممول بماهية الضرائب يؤدي الى نتائج إيجابية فى التحصيل الضريبي
 ج/ هنالك ثقة مفقودة بين المكلف لله دافع الضريبة لله وجهة تقدير الضريبة وذلك له آثار سلبية على حصيلة الضرائب المقدره.
 د/ إستخدام تقنيات حديثة في مجال التحصيل يؤدي الى دفع حصيلتها.

- ثانياً : التوصيات:**
- أ/ نوصى الدراسة بعمل ورشة تثقيفية لكافة العاملين في حقل الضرائب والممولين للتعريف بأهداف ومرامى الضرائب وطرح كافة الأوجه المتعلقة بالضريبة للنقاش ومن ثم التوصل الى رأى مقبول بقدر الإمكان.
- ب/ السعى الحثيث للوصول على المعلومات اللازمة لتقدير دخل المكلف قبل التقدير وتجنب التقدير الجزافي بقدر الإمكان.
- ج/ العمل على بناء وتعزيز الثقة بين المكلف (دافع الضرائب) وإدارة الضرائب وذلك بالتعامل الحسن والإرشاد وخاصة ممن يتولون أمر التقدير والتحصيل حيث لابد من ان يتمتعوا بالصبر والحكمة والقبول لدى الطرف الآخر.
- الدراسات المستقبلية:**
- 1/ إدخال الفاتورة الإلكترونية في عملية التحصيل مع التوسع في استخدام التقانة.
- 2/ الإستفادة من قاعدة بيانات السجل المدعى فيما يتعلق بالمعلومات الدقيقة التي تبنى عليها تقديرات الضرائب.

قائمة المصادر والمراجع

- 1/ إنجليزى عبدالله إنجليزى، استخدام المعلومات الحاسبية فى مكافحة التهريب الضريبى، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا 2012م.
- 2/ على أحمد على أحمد، أثر الدخل القياس المحاسبى على الربح الضريبى للقطاع الصناعى بالسودان، رسالة ماجستير، محاسبة وتمويل، كلية الدراسات العليا، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، غير منشورة، 2013م.
- 3/ رفاعى الهزيمة، الإعفاءات من الضريبة ودورها فى السياسة الضريبة للدولة بدون بلد نشر، دار نشر، 1983م، ص 7، 8.
- 4/ فؤاد توفيق ياسين ووائل درويش الملا، المحاسبة الضريبية (الأردن، 1990) ص 10.
- 5/ نوح محمد عبدالرحيم، المحاسب الضريبى، ط2 (بنى غازى، جامعة قاريونس، 1988م) ص 23.
- 6/ خالد شحاده الخطيب، أحمد زهير شامبة، الأسس المالية العامة (عمان، دار وائل، 2003م) ص 153.
- 7/ عادل مرتلى، الضريبة من مفهوم العدالة (الجزائر، جامعة الجزائر، 2009م) بحث جامعى.
- 8/ محمود على إبراهيم، الضريبة وقيم التنمية (الاسكندرية، مطبعة الاسكندرية 2008م) ص.
- 9/ أحمد مجذوب أحمد على، السياسة المالية فى الإقتصاد الإسلامى ط2 (الخرطوم، مطابع العملة، 2003م) ص 97.
- 10/ محمد أحمد عمر بابكر، محاضرات فى المالية، ط2 (الخرطوم، جي تاون 2005م) ص 87.
- 11/ Ali Ahmed suliman , Fiscal Incentives for industrial in (c) The sudan Bulletin fir international Documentation No.8 vol xxv11 August , 1973 , Amstrdam p 303.
- 12/ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير سامية، مرجع سابق، ص 154.

- 13 / قانون ضريبة الدخل السودانى لسنة 1986م، المواد (57 ، 58 ، 59).
- 14 / الموسوعة الضريبية، ديوان الضرائب، المجلد الثاني، 2000م، ص 7.
- 15 / مرشد العاملين بديوان الضرائب، 2003م، ص 51.
- 16 / محمد احمد عبد الله، اثر الحسابات الوسيطة على تقويم الاداء المالى الحكومى، رسالة ماجستير، غير منشوره، 2010، جامعة شندى، ص 228.
- 17 / نصر الدين محمد عبد القادر، مدير ضرائب شندى، مقابله، 2016/9/26 م
- 18 / أحمد على أحمد فقيرى، جامعة وادى النيل – صلاح الامين الحضر، جامعة شندى مهند جعفر حسن جعفر، جامعة شندى.